قطر

يوفر الدستور حرية العبادة بشكل يتوافق مع القانون ومتطلبات حماية النظام العام والسلوك العام؛ ولكن الحكومة ما زالت تواصل حظر التبشير على غير المسلمين، وتضع بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية علناً. إن التعاليم الدينية المتبعة رسمياً في الدولة هي التعاليم الوهابية المحافظة في المذهب الحنبلي.

تحسن الوضع الخاص باحترام الحرية الدينية إلى حد ما خلال الفترة التي شملها هذا التقرير نظراً لتبني البلاد دستوراً ينص بوضوح على حرية العبادة؛ وكذلك لإقامة علاقات دبلوماسية بين قطر والفاتيكان؛ وإجراء حوار حول التفاهم المسلم–المسيحي. منحت الحكومة الكثير من الكنائس المسيحية وضعاً قانونياً، فسمحت لها بفتح حسابات مصرفية ورعاية رجال الدين لغرض الحصول على تأشيرات دخول البلاد. لا يُسمح لغير المسلمين بالتبشير، وتحظر الحكومة رسمياً نشر واستيراد وتوزيع الكتب والمواد الدينية غير الإسلامية؛ إلا أن الأفراد عموماً لا يمنعون عملياً من استيراد الكتاب المقدس أو المواد الدينية الأخرى للاستعمال الشخصي. لا يتولى الشيعة مناصب رفيعة في الأمن القومي.

وهناك علاقات ودية بشكل عام بين أتباع الديانات المختلفة.

تناقش الحكومة الأميركية مع الحكومة قضايا تتعلق بالحرية الدينية في سياق حوارها الشامل وسياستها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

القسم 1. النسب الإحصائية الدينية

تبلغ مساحة البلاد الإجمالية حوالى 4254 ميلاً مربعاً ويقدر عدد سكانها بحوالى 600 ألف نسمة يُعتقد أن حوالى 150 ألفاً منهم من المواطنين. أما أغلبية الأربعمائة والخمسين ألفاً من غير المواطنين فهم مسلمون سنة، معظمهم من دول عربية أخرى يعملون في البلاد بموجب عقود عمل مؤقتة، ويقيمون في البلاد مع أفراد عائلاتهم المرافقين لهم. وبين الأجانب المتبقين مسلمون شيعة، ومسيحيون، وهندوسيون، وبوذيون، وبهائيون. ويعيش معظم العاملين الأجانب وعائلاتهم قرب مراكز التوظيف الرئيسية في الدوحة، وراس لفان/الخور، ومساعيد، ودخان.

تتألف الجالية المسيحية من خليط متنوع من الهنود والفلبينيين والأوروبيين والعرب والأميركيين. وهي تضم الكاثوليك والأرثوذوكس والأنجليكانيين، وغيرهم من أتباع الطوائف البروتستانتية. وتكاد الجالية الهندوسية تقتصر على الهنود، في حين يضم البوذيون رعايا دول في جنوب وشرق آسيا. ومعظم البهائيين يأتون من إيران. ويؤم المواطنون والأجانب على حد سواء عدداً صغيراً من المساجد الشيعية.

لا تنشط في البلاد جماعات تبشيرية علناً.

القسم 2. وضع الحرية الدينية

إطار العمل القانوني/السياسي

يوفر الدستور حرية العبادة بشكل يتوافق مع القانون ومتطلبات حماية النظام العام والسلوك العام؛ ولكن الحكومة ما زالت تواصل حظر التبشير على غير المسلمين، وتضع بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية علنا. دين الدولة هو الإسلام، حسب تفسير المدرسة الوهابية السنية له. وفي حين يمارس الشيعة معظم شعائر دينهم بحرية، إلا أنه لا يسمح لهم بتنظيم إقامة المراسم الشيعية التقليدية، أو ممارسة طقوس كجلْد الذات.

ترتبط الحكومة والعائلة الحاكمة بالإسلام بروابط لا يمكن فصلها. فوزير الشؤون الإسلامية يسيطر على تشييد المساجد، والشؤون الخاصة برجال الدين، وتعليم الإسلام للبالغين وللمهتدين الجدد إلى الدين الإسلامي. ويشارك الأمير في الصلاة العامة خلال فترة العيدين (عيد الفطر وعيد الأضحى) ويموّل شخصياً رحلات حج الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف السفر إلى مكة.

منحت الحكومة وضعاً قانونياً لكل من الطوائف الكاثوليكية والأنجليكانية والأرثوذكسية والقبطية، والكثير غيرها من الطوائف المسيحية الآسيوية؛ ولكن الحكومة لا تسمح بتشييد أماكن عبادة عامة لغير المسلمين بدون إذن مسبق. في شهر مايو/أيار منحت الحكومة هذه الطوائف أرقاماً تسجيلية تخولها فتح حسابات مصرفية ورعاية رجال الدين لغرض الحصول على تأشيرات دخول البلاد. وخلال الفترة التي شملها هذا التقرير، واصل المسؤولون في الكنائس المحلية السعي للحصول على ترخيص بتشييد كنائس على أرض خصصتها الحكومة للجاليات الكاثوليكية والأنجليكانية والأرثوذكسية والقبطية، وغيرها من الجاليات المسيحية؛ ولكن الحكومة لم تصدر أي رخص للبناء. ولا تحتفظ الحكومة بسجل رسمي موافق عليه برعايا الكنائس المختلفة.

أقامت الحكومة، خلال الفترة التي شملها هذا التقرير، علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان. كما استضافت الحكومة في شهر إبريل/نيسان ندوة حول التفاهم الديني بين المسيحيين والمسلمين، استقطبت إلى العاصمة القطرية ثلاثين من العلماء البارزين، كان من بينهم رئيس أساقفة كانتربري.

تعتبر الأعياد الدينية التالية أعياداً وطنية: عيد رأس السنة الهجرية وعيد الفطر وعيد الأضحى.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

يوفر الدستور حرية العبادة بشكل يتوافق مع القانون ومتطلبات حماية النظام العام والسلوك العام؛ ولكن الحكومة ما زالت تواصل حظر التبشير على غير المسلمين، وتضع بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية علنا.

ويعتبر التحول عن الإسلام واعتناق دين آخر ردة، وهو من الناحية التقنية جريمة عقوبتها الإعدام؛ إلا أنه لم تُسجل منذ العام 1971 أي عملية إعدام عقاباً على ارتكاب مثل هذه الجريمة.

تحظر الحكومة رسمياً نشر واستيراد وتوزيع المطبوعات الدينية غير الإسلامية؛ إلا أن الأفراد عموماً لا يمنعون عملياً من استيراد الكتاب المقدس والمواد الدينية الأخرى للاستعمال الشخصي. وعلاوة على ذلك، تتوفر المواد الدينية لاستخدامها في عيدي الميلاد والفصح بسهولة في المخازن المحلية.

أعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن القلق لكون الحكومة قد قامت بترحيل عدد من غير المسلمين بسبب نشاطاتهم الدينية. وفي حين أن الحكومة لا تقدم عادة إيضاحات رسمية بشأن مثل هذه القضايا، إلا أنه يشتبه في أن التبشير غالباً ما يكون سبب ذلك.

ينسق رعايا الكنائس مسبقاً مع الحكومة إقامة الاحتفالات الدينية الحاشدة، في حين تقام الصلوات العادية بدون ترخيص مسبق. ورغم أن شرطة المرور قد تقوم بتنظيم السير خلال هذه الاحتفالات، إلا أنه لا يسمح لرعايا الكنائس بالإعلان عنها مسبقاً أو باستخدام رموز دينية مرئية كالصلبان للإعلان عنها خارج الكنائس. ويمكن لبعض الاحتفالات الدينية، وخصوصاً تلك التي تقام في عيد الفصح وعيد الميلاد، أن تستقطب أكثر من ألف وثلاثمائة مصلّ.

لا تسمح الحكومة للهندوسيين والبوذيين والبهائيين وأتباع الديانات الأخرى بالنشاط بنفس القدر من الحرية المعطاة للمسيحيين؛ إلا أنه لا يوجد أي جهد رسمي لمضايقة أو إعاقة أتباع هذه الديانات عن الممارسة الشخصية الخاصة لدياناتهم.

وفي حين أن التمييز في مجالات التوظيف والتعليم والسكن والخدمات الصحية يحدث فعلاً، إلا أن الجنسية الوطنية في العادة هي العامل الأكثر حسماً من الدين في تحديد ذلك. وعلى سبيل المثال، يشغل المسلمون جميع المناصب الحكومية الرفيعة تقريباً، لأن شغلها ينحصر على المواطنين. ولكن، وفي حين أن الشيعة ممثلين بشكل جيد في الإدارة (الحكومية) وفي الأوساط التجارية، إلا أنه لا يوجد أي شيعي يشغل منصباً رفيعاً في مجال الأمن القومي.

تعليم الإسلام قسري في المدارس الحكومية. وفي حين لا تفرض القيود على توفير تعليم دين خاص لغير المسلمين، يلتحق معظم أولاد الأجانب بمدارس علمانية خاصة.

يمكن للمتقاضين من مسلمين وغير مسلمين، طلب تولي المحاكم الشرعية الإسلامية سلطة البت في الدعاوى التجارية أو المدنية. وقد يكسب المسلم الذي صدر حكم ضده، نقاطاً لصالحه بسبب سلوكه الحسن، من خلال استظهاره للقرآن، فتخفف فترة الحكم الصادر بحقه بضعة أشهر.

تفرض الشريعة قيوداً مهمة على النساء المسلمات. وتتقيد الحكومة بالشريعة حسب ممارستها في البلد في ما يتعلق بشؤون الإرث والوصاية على الأولاد. ويحق للزوجات المسلمات وراثة أزواجهن؛ ولكن نصيبهن من الإرث يبلغ نصف نصيب الورثة الذكور فقط. أما الزوجات غير المسلمات فلا يرثن شيئا، إلا إذا ما تم ترتيب استثناء خاص لهن. وفي حالات وقوع الطلاق، يتم اتباع الشريعة الإسلامية؛ ويبقى الأولاد الأصغر سنا في حضانة الأم، والأولاد الأكبر سناً مع الأب. ويتمتع كل من الوالدين بحق زيارة دائم للأولاد. ولكن السلطات المحلية لا تسمح لوالد/والدة من غير المواطنين بإخراج ابنه/ابنها إلى خارج البلد بدون إذن من الوالد المواطن. ويمكن للنساء حضور إجراءات

المحاكمة إلا أنه يتم تمثيلهن عادة من قبل قريب ذكر؛ غير أنه يمكن للنساء تمثيل أنفسهن. وتنص الشريعة على أن شهادة امرأتين تعادل شهادة رجل واحد، ولكن المحاكم تفسّر هذا بصورة روتينية على أساس كل قضية بمفردها. ولا يُشترط على المرأة غير المسلمة اعتناق الإسلام لدى زواجها من مسلم؛ ولكن الكثيرات يتخذن قراراً شخصياً بالقيام بذلك. ولا يُشترط على المرأة غير المواطنة أن تصبح قطرية لدى زواجها من مواطن. ويُعتبر أولاد الأب المسلم مسلمين.

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو محتجزين دينيين.

إجبـــار الأشخاص بالقوة على الخروج عن دينهم

لم ترد أية تقارير عن استخدام القوة لإجبار أحد على الخروج عن دينه، بمن في ذلك رعايا الولايات المتحدة من القصّر الذين خطفوا أو أبعدوا من الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية، ولم ترد أية تقارير عن رفض إتاحة عودة هؤلاء المواطنين الى الولايات المتحدة.

القسم 3. المواقف الاجتماعية

تتصف العلاقات بين الأشخاص المنتمين إلى أديان مختلفة بشكل عام بالود والتسامح. وتعامل الصحافة ووسائل الإعلام الديانات غير الإسلامية عموماً باحترام. وقد حدث في مناسبات قليلة أن قامت صحف مملوكة من قبل أفراد أو التلفزيون الحكومي بنشر مقالات أو مواعظ معادية للسامية أو معادية للمسيحية في محتواها.

القسم 4. سياسة الحكومة الأميركية

اجتمع السفير والمسؤولون في السفارة مع المسؤولين في الحكومة على جميع المستويات لمعالجة القضايا المتعلقة بالحرية الدينية. وقد سهلت السفارة الاتصالات بين الزعماء الدينيين والحكومة، ونسقت المبادرات مع السفارات الأخرى لمضاعفة تأثيرها.

كما اجتمع السفير وغيره من موظفي السفارة مع ممثلين عن عدد من الجاليات الدينية في البلاد. وقد ناقشت السفارة معهم الاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة الحرية الدينية في البلاد، وحماية مصالح أتباع الديانات التي تشكل أقلية، والمزاعم بشأن التمييز على أساس الدين، كما لفتت السفارة انتباه المسؤولين ذوي العلاقة في الحكومة إلى هذه القضايا.

سوريا

يوفر الدستور الحرية الدينية، وتحترم الحكومة عموماً تطبيق هذا الحق، ولكنها تفرض قيوداً في بعض المجالات.

لم يطرأ أي تغيير على وضع احترام الحرية الدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. تراقب الحكومة أنشطة جميع الجماعات، بمن في ذلك الجماعات الدينية، وتحاول منع النشاط الرامي لإقناع الآخرين على الخروج عن دينهم، خصوصاً عندما يهدد هذا النشاط العلاقات بين الجماعات الدينية، وقد منعت الحكومة جماعة "شهود يهوه" من ممارسة أي نشاط واعتبرتها "منظمة صهيونية لها حوافز سياسية."

عموماً، ساهمت العلاقات الودية بين الأديان في المجتمع في الحرية الدينية؛ غير أنه وردت تقارير عن احتكاكات وقعت بين الأديان من حين لآخر.

تناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع الحكومة في إطار حوارها العام معها وفي إطار سياستها لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم 1. الديمغرافية الدينية

تبلغ مساحة البلاد حوالى 71,498 ميلا مربعاً، ويبلغ عدد سكانها حوالى 17 مليون نسمة. يمثل المسلمون السنة حوالى 74 بالمئة من عدد السكان (حوالى 12,6 مليون نسمة). وتشكل الجماعات الإسلامية الأخرى التي تضم الدروز والعلويين والإسماعيليين والشيعة واليزيديين حوالى 16 بالمئة من السكان (حوالى 2,7 مليون نسمة). وتشكل الطوائف المسيحية المتعددة العشرة بالمئة المتبقية من عدد السكان (حوالى 1,7 مليون نسمة). تنتمي الأغلبية العظمى من المسيحيين الى الجماعات الشرقية التي استقرت في البلاد وتواجدت فيها منذ الأيام الأولى للمسيحية. وتنتمي غالبية جماعات المسيحيين الرئيسية الشرقية إلى كنائس أرثوذكسية شرقية مستقلة تعترف بالبابا الكاثوليكي، (كنائس "يونيات")، وإلى الكنيسة النسطورية المستقلة. ويُعتقد أن عدد اليهود في البلاد هو 85 يهودي تقريباً. ويصعب الحصول على تقديرات سكانية دقيقة لمختلف الطوائف الدينية نظراً لحساسية الحكومة لموضوع الديمغرافية الطائفية.

إن الطائفة المنتمية للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية هي أكبر الطوائف المسيحية في البلاد وتعرف كنيستهم باسم البطريركية اليونانية الأرثوذكسية لإنطاكية وسائر المشرق. تعرف الكنيسة الأرثوذكسية السورية بتطبيقها للطقوس الدينية السريانية. وينتمي معظم السوريين المنحدرين من أصل أرمني إلى الكنيسة الرسولية الأرمنية التي تطبق الطقوس الدينية الأرمنية. إن أكبر كنيسة من الكنائس الشرقية المستقلة في البلاد هي الكنيسة الكاثوليكية (اليونانية). وتشمل طوائف الكنائس الشرقية المستقلة الأخرى الكنيسة المارونية والكنيسة الكاثوليكية السريانية والكنيسة الكاثوليكية الكلدانية، المنبثقة عن الكنيسة النسطورية. تسمح الحكومة كذلك بوجود رسمي أو غير رسمي

لطوائف مسيحية أخرى، ومن ضمنها الطائفة المعمدانية وطائفة المانونايت وطائفة المورمون التابعين لكنيسة السيد المسيح لقديسي اليوم الآخر.

المسلمون السنة موجودون في جميع أرجاء البلاد. ويميل المسيحيون الى التواجد في المدن، ومعظمهم يقطن في دمشق وحلب، رغم وجود عدد كبير منهم في محافظة الحسكة، في شمال شرق البلاد. ويعيش غالبية العلويين في محافظة اللاذقية، أما الغالبية العظمى من السكان الدروز فيعيشون في منطقة جبل العرب الوعرة في جنوب شرق البلاد. ويتركز باقي السكان من اليهود القليلين العدد في دمشق وحلب. أما اليزيديون، فيوجدون بشكل رئيسي في الشمال الشرقي للبلاد.

جماعات التبشير الأجنبية موجودة في البلاد، غير أنها تعمل في الخفاء.

القسم 2. وضع الحرية الدينية

إطار العمل القانوني/السياسي

يوفر الدستور الحرية الدينية، وتحترم الحكومة عموماً تطبيق هذا الحق، غير أنها تحاول منع النشاط الرامي لإقناع الآخرين على الخروج عن دينهم، وتراقب جيداً الجماعات التي تعتبرها جماعات تمارس النضال الإسلامي. ليس للدولة دين رسمي، ومع هذا يقتضي الدستور أن يكون الرئيس مسلماً.

يجب على جميع الأديان والقساوسة التسجيل لدى الحكومة التي تراقب نشاط جمع التبرعات المالية وتقتضي من جميع الجماعات الدينية وغير الدينية الحصول على ترخيص لعقد أي اجتماع إلا إذا كان الاجتماع يعقد لغرض العبادة. وقد تكون عملية التسجيل معقدة وطويلة، إلا أن الحكومة تسمح في العادة للجماعات بأن تعمل بشكل غير رسمي بانتظار رد الحكومة.

تحصل الجماعات الدينية المعترف بها على الخدمات مجاناً، وتُعفى من دفع الضرائب على العقارات وعلى الممتلكات الشخصية والسيارات الرسمية.

يُطبق بصرامة الفصل بين الدين والدولة. تميل الجماعات الدينية الى تجنب أي تدخل في الشؤون السياسية الداخلية. وعموماً، تحجم الحكومة بدورها عن التدخل في القضايا الدينية المحضة. غير أن سياسات الحكومة تميل الى مساندة دراسة وممارسة أشكال الإسلام المعتدل، فتختار الحكومة مثلاً، مسلمين معتدلين لتولي المناصب الدينية القيادية، ولا تتسامح مع أشكال الإسلام المتطرف وتحظره، وسمحت خلال الانتخابات البرلمانية سنة 2003 بانتخاب مسلم ورع، لكنه معتدل.

عموماً، لا تمنع الحكومة مواطنيها من الاتصال بإخوة لهم في الدين في البلدان الأخرى، أو بكهنوت عالمي. وقد زار البابا يوحنا بولس الثاني البلاد سنة 2001، وترأس قداساً عاماً في دمشق حضره ممثلون عن جميع الطوائف المسيحية الأرثوذكسية ومجمع الكنائس الشرقية ("يونيات") في البلاد. سمحت الحكومة كذلك للبابا بزيارة المسجد الأموي في دمشق، وكانت هذه الزيارة أول زيارة بابوية

الى المسجد في التاريخ. ألقى الرئيس بشار الأسد خطاباً في الاحتفال الذي أقيم لاستقبال البابا والترحيب به في البلاد، وصفه كثيرون بأنه معاد للسامية ونددوا به (أنظر القسم 4).

تدير الحكومة رسمياً جميع المدارس، وجميع المدارس علمانية، مع أن الأقليات المسيحية واليهودية تدير بعضها. إن تعليم الدين في المدارس إجباري، وتوافق الحكومة على أساتذة الدين ومنهاج دراسته. تنقسم حصص الدين الى صفوف منفصلة للطلاب المسلمين والمسيحيين. كان لليهود في الماضي مدرسة تقدم التعليم الديني عن اليهودية، والمواضيع التقليدية الأخرى، غير أنها أغلقت مؤخراً لتضاؤل حجم الجالية اليهودية. ومع أن العربية هي اللغة الرسمية في المدارس العامة، إلا أن الحكومة تسمح بتعليم اللغات الأرمنية والعبرية والسريانية (الآرامية) والكلدانية في بعض المدارس، باعتبار أنها "لغات القداديس".

تعتبر الحكومة يوما عيد الفصح الشرقي والغربي وثلاثة أعياد إسلامية، هي عيد الأضحى وعيد الفطر والمولد النبوي الشريف، أيام عطلة وطنية.

قيود على الحرية الدينية

حظرت الحكومة سنة 1964 طائفة "شهود يهوه"، واعتبرتها "منظمة سياسية ذات حوافز صهيونية". ومع ذلك استمر أعضاء هذه الطائفة في ممارسة عباداتهم في الخفاء، برغم الحظر الرسمي.

لا تشجع الحكومة أعمال التبشير لغرض حث الآخرين على الخروج عن دينهم واعتناق دين آخر، على الرغم من أن القانون لا يحظر مثل هذه الأعمال، وتحاول الحكومة منع هذه الأعمال خصوصاً عندما تعتبرها خطراً يهدد العلاقات بين الجماعات الدينية. ويوجد بالبلاد إرساليات تبشيرية أجنبية، ولكنها تعمل في الخفاء.

تراعي الأجهزة الأمنية باستمرار اليقظة للوقوف أمام أي خطر سياسي محتمل يهدد الدولة، وتخضع جميع الجماعات الدينية وغير الدينية للمراقبة والمتابعة من قبل أجهزة الأمن الحكومية. وتعتبر الحكومة تيار الإسلام النضالي بالتحديد، خطراً يهدد النظام، وتتابع عن كثب ممارسات الموالين له. سمحت الحكومة ببناء العديد من المساجد، غير أنها تراقب المواعظ وتسيطر عليها، وتغلق المساجد بين مواعيد الصلوات.

تقول الحكومة أن طبيعة علاقاتها المتوترة مع إسرائيل هي السبب الرئيسي لفرض حظر يحول دون تعيين اليهود في الوظائف الحكومية ويعفيهم من التجنيد العسكري الإجباري. كذلك، اليهود هم الأقلية الوحيدة التي تصدر لهم جوازات سفر وبطاقات هوية شخصية يُذكر فيها دينهم.

تتنصل سياسة الحكومة رسمياً من أي شكل من أشكال الطائفية، إلا أن الانتماء للطائفة العلوية، التي ينتمي اليها الرئيس الأسد، يمكن أن يكون عاملا مساهما في تقرير الفرص المهنية في حياة الفرد العملية. فالعلويون، على سبيل المثال، يشغلون غالبية المراكز الرئيسية في أجهزة الأمن والجيش، كما أن نسبة تواجدهم فيها تفوق كثيراً نسبتهم العددية من السكان.

لا توجد فيالق للمرشدين الدينيين في المؤسسة العسكرية، تمشياً مع سياسة الحكومة العلمانية، ولا تقدم المؤسسة العسكرية لأفراد الجيش الدعم والمساندة الدينية أو الروحية، ولا تتوقع منهم التعبير عن معتقداتهم الدينية علناً خلال ساعات العمل. إن المسلمين مثلاً، لا يشجعون على الصلاة أثناء وجودهم في مراكز أعمالهم الرسمية. تشتمل فيالق كبار الضباط العسكريين على أفراد ينتمون للأقليات الدينية، باستثناء اليهود.

يخضع الأفراد المنتمين للجماعات الدينية إلى القوانين الخاصة بأديانهم في ما يتعلق بالزواج والطلاق والوصاية على الأبناء والإرث.

فيما يختص بالطلاق، يقوم قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين على الشريعة وعلى ما تقضي به أحكامها، إلا أن تفسير بعض بنود هذه الأحكام يميز ضد النساء. فالرجال، مثلاً، يجوز لهم أن يطلبوا الطلاق بسبب خيانة زوجاتهم لهم، ولكن النساء يواجهن صعوبة أكبر في ادعاء خيانة الزوج وطلب الطلاق منه على هذا الأساس. وإذا طلبت المرأة الطلاق من زوجها، قد لا يحق لها الحصول على نفقة لأولادها في بعض الحالات، وعلاوة على ذلك، تفقد المرأة بموجب القانون حقها في الاحتفاظ بحضانة أبنائها وبناتها حين بلوغهم سن التاسعة وسن الثانية عشرة، على التوالي. ويقوم الإرث بالنسبة للمسلمين كذلك على الشريعة، فتحصل المرأة عادة، تبعاً لذلك، على نصف حصة الرجل من الإرث. غير أن الشريعة تفرض على الرجل الوارث توفير الدعم المالي لأقاربه من اللواتي يرثن أقل منه. فإذا ورث الأخ من والديه، مثلاً، حصة شقيقته غير المتزوجة، يتعين عليه أن يوفر لها العيش الكريم، وإذا امتنع الأخ عن القيام بذلك، يحق لشقيقته أن تقاضيه. يُعتبر تعدد الزوجات شرعياً، ومع ذلك لا يمارسه إلا قلة من الرجال المسلمين.

إساءة استعمال الحرية الدينية

تم الإفراج عن المئات من السجناء السياسيين المعارضين، بمن فيهم عدد كبير من الإخوان المسلمين، بموجب قرار بالعفو صدر عن رئيس الجمهورية في نوفمبر/تشرين الثاني سنة 2000، وفي ديسمبر/كانون الأول سنة 2001. وكان الدافع الرئيسي لاعتقال هؤلاء الأشخاص سنة 1999، هو نظرة الحكومة الى المجاهدين المسلمين التي اعتبرتهم يشكلون خطراً محتملاً على استقرار النظام. لا تتوفر حالياً أي أرقام تقديرية عن عدد الإسلاميين الذين لا يزالون في الاعتقال.

في سنة 2001، ورد بلاغ يجوز تصديقه أفاد أن مسؤولي المخابرات السورية في لبنان ألقوا القبض على ثلاثة رجال سوريين من الطائفة الدرزية خرجوا عن دينهم واعتنقوا المسيحية، ويحتمل أنهم اعتُقلوا للاشتباه في أنهم من "شهود يهوه". ويُقال أنهم نقلوا الى سجن في سوريا، واحتُجزوا فيه لمدة شهرين، ثم أطلق سراحهم بعد أن وقعوا على أوراق أقرّوا فيها أنهم سيتوقفون عن حضور الصلوات في الكنيسة، وسيمتنعون عن الاتصال بكاهنهم.

إرغام الآخرين على الخروج عن دينهم

لم ترد أية تقارير عن إجبار أي شخص على الخروج عن دينه، بما في ذلك المواطنين الأمريكيين الذين لم يبلغوا بعد سن الرشد والذين اختُــطفوا أو تم إخراجهم من الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة، ولم ترد أية تقارير كذلك عن رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة الى الولايات المتحدة.

القسم 3. المواقف الاجتماعية

تتسم العلاقات بين الجاليات الدينية المختلفة بطابع ودي عموماً، ولا يوجد في المجتمع سوى عدد قليل من الحالات الدالة على التمييز أو العنف ضد الأقليات الدينية. تحرص الصحافة التي تسيطر عليها الحكومة بإحكام، على تجنب وجود ملاحظات معادية للسامية في المقالات المعادية لإسرائيل بشكل عام؛ غير أنه خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وفي مناسبة واحدة، نشرت الصحافة مراجعة للترجمة العربية لكتاب "اليقظة" لديفيد ديوك ورد فيها ما يمكن اعتباره ملاحظات معادية للسامية. كما وردت تقارير عن احتكاكات وقعت بين حين وآخر بين أتباع الأديان قد تكون عائدة الى الأحوال الاقتصادية المتدهورة والقضايا السياسية الداخلية. وبالتحديد، وردت تقارير عن أحداث بسيطة تعرض فيها اليهود في دمشق للتحرش بهم وإتلاف ممتلكاتهم. ويعتقد أن هذه الأحداث كانت نتيجة رد فعل على الأعمال التي قامت بها إسرائيل ضد الفلسطينيين.

انتقد المفتي الأكبر أعمال الولايات المتحدة خلال الأعمال العدائية في العراق، ودعا المسلمين الى استعمال كافة الوسائل المتوفرة (بما فيها الشهادة) لدحر "الغزاة". ويقال أن المسؤولين الحكوميين لم يأيدوا أو يساندوا هذا التصريح، ولم ترد أية تقارير عن إدلاء أي مسؤول عام بتصريح مماثل.

تستجيب الحكومة بسرعة لشكاوى الجماعات الدينية بشأن أعمال التبشير النشط التي تقوم بها مجموعات دينية أخرى، وذلك رغم عدم وجود قانون يحظر المنتمين لمختلف الديانات من ممارسة أعمال التبشير، إلا أن الحكومة تدخلت في بعض الحالات التي تعرضت فيها العلاقات بين الأديان للخطر نتيجة لنشاط التبشير. ويندر نسبياً خروج أي شخص عن دينه، وخاصة خروج المسلم عن دينه واعتناقه للدين المسيحي، وذلك نتيجة لأعراف المجتمع. وفي حالات عديدة، يرغم ضغط المجتمع أولئك الذين يخرجون عن دينهم ويعتنقون دينا آخر إما على الانتقال الى مكان آخر في البلاد أو ترك البلاد، ليتسنى لهم ممارسة دينهم الجديد علناً.

القسم 4. سياسة حكومة الولايات المتحدة

يجتمع سفير الولايات المتحدة ومسؤولو السفارة بشكل روتيني مع الزعماء الدينيين وأتباع جميع الطوائف تقريباً على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. ويؤكد موظفو الحكومة الأمريكية باستمرار على أهمية حقوق الانسان بما فيها حرية العبادة، ويقومون بذلك خلال الاجتماعات التي تتم بين موظفي السفارة والمسؤولين الرسميين، وخلال الزيارات التي تتم على أعلى المستويات. في سنة 2001 انتقد الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية الخطاب المؤسف وغير المقبول الذي أدلى به الرئيس الأسد خلال زيارة البابا للبلاد، وهو الخطاب الذي وصف في الرئيس الأسد اليهود بأنهم خانوا المسيح والنبي محمد (أنظر القسم 2).

التزم موظفو السفارة اليقظة وظلوا منتبهين لملاحظة أي تغيير يطرأ على مساحة الحرية الدينية في البلاد.

تونس

يوفر الدستور حرية ممارسة الأديان التي لا تخل بالنظام العام، وتحترم الحكومة هذا الحق بصورة عامة؛ إلا أنه كانت هناك بعض القيود والانتهاكات. ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة.

لم يحدث تغير في ما يخص وضع احترام الحرية الدينية في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. لا تسمح الحكومة بإنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني، وتحظر أعمال التبشير أو الدعوة إلى دين ما، وتحد جزئياً من حرية أتباع العقيدة البهائية الدينية.

وقد أسهمت العلاقة الودية عموما بين الأديان في المجتمع في الحرية الدينية.

تناقش حكومة الولايات المتحدة قضايا الحرية الدينية مع الحكومة في إطار حوارها الشامل وسياستها الرامية إلى الترويج لحقوق الإنسان.

الفصل 1. الديمغرافيا الدينية

تبلغ مساحة البلد الإجمالية 63170 ميلا مربعا، ويصل عدد سكانها إلى نحو عشرة ملايين نسمة. يدين ثمانية وتسعون بالمئة من السكان اسميا بالإسلام. ولا توجد بيانات يمكن الاعتماد عليها بشأن عدد المسلمين الذين يمارسون شعائر الدين. وهناك طائفة صوفية مسلمة أصيلة صغيرة؛ ولكن لا توجد احصاءات عن حجمها. وتقول مصادر موثوقة إن كثيرا من الصوفيين غادروا البلاد بعد الاستقلال بقليل عندما آلت ملكية مبانيهم الدينية وأراضيهم إلى الدولة (كما آلت إليها مباني وأراضي المسلمين السنة)، مما حرمهم من مكان للعبادة. ومع أن الطائفة الصوفية صغيرة، إلا أن تراثها الصوفي متغلغل في ممارسة الإسلام في كل أرجاء البلاد. وفي احتفالات شهر رمضان في كل عام، يقدم الصوفيون ترفيها ثقافيا للجمهور بأداء رقصات دينية. وهناك أيضا 150 شخصاً من أتباع العقيدة البهائية.

أما الطائفة المسيحية اسمياً، والتي تتكون من سكان أجانب ومجموعة صغيرة من المواطنين المولودين في البلاد من أصل أوروبي و/أو عربي، فيبلغ عددها نحو 20,000 شخص موزعين في كل أرجاء البلاد. ويقول زعماء الكنيسة إن عدد السكان المسيحيين الذين يمارسون شعائر الدين يبلغ نحو ألف شخص، ويضم حوالى مئتين من المواطنين من أصل عرقي عربي من مواليد البلد الذين تحولوا عن دينهم واعتنقوا المسيحية. تدير الكنيسة الكاثوليكية 7 كنائس، و 6 مدارس خاصة، و 6 مراكز ثقافية/ مكتبات في كل أنحاء البلاد، بالإضافة إلى مستشفى في تونس العاصمة. ويوجد نحو 400 كاثوليكي يمارسون عقيدتهم. ومعظم هؤلاء من المقيمين الأجانب، لكن هناك عددا صغيرا من المولودين في البلاد من أصل أوروبي و/أو عربي. وبالإضافة إلى إقامة الشعائر الدينية، تنظم الكنيسة الكاثوليكية وبحريّة نشاطات ثقافية وتقوم بأعمال خيرية في كل أرجاء البلاد. تضم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية نحو 100 عضو ممن يمارسون شعائر دينهم، وتشغّل كنيسة واحدة في تونس وأخرى في بيزرت. كذلك تشغّل الكنيسة الإصلاحية الفرنسية كنيسة واحدة في تونس، تضم رعيتها

نحو 140 فردا معظمهم من الأجانب. بينما تملك الكنسية الأنجليكانية كنيسة في تونس تضم نحو 70 عضوا أجنبيا. وللكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، والتي تضم 30 عضوا، ثلاث كنائس (في تونس، وسوسه، وجربة). وهناك أيضا نحو 50 عضوا في شهود يهوه، حوالى نصفهم من المقيمين الأجانب ونصفهم من المواطنين المولودين في البلاد.

أما الطائفة اليهودية فتضم نحو 1,800 عضو، موزعين بالتساوي تقريبا بين العاصمة وجزيرة جربة. وبذلك تكون الطائفة اليهودية أكبر أقلية دينية محلية أصيلة في البلاد. ويرجع تاريخ الطائفة اليهودية في جزيرة جربة إلى 2,500 سنة.

تنشط المنظمات والجماعات التبشيرية الأجنبية في البلد؛ إلا أنه لا يسمح لها بالتبشير والدعوة إلى اعتناق دينها.

الفصل 2. وضع الحرية الدينية

الإطار القانوني / السياسي

يضمن الدستور حرية ممارسة الأديان التي لا تخل بالنظام العام، وتحترم الحكومة هذا الحق بوجه العموم؛ لكنها لا تسمح بإنشاء الأحزاب السياسية القائمة على الدين، وتمنع التبشير والدعوة إلى اعتناق دين ما، وتحد جزئياً من حرية البهائيين الدينية. ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وينص على أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلما.

تعترف الحكومة بكل المنظمات الدينية المسيحية واليهودية التي كانت قد أنشئت قبل الاستقلال في 1956. ومع أن الحكومة تسمح للكنائس المسيحية بالعمل بحريّة، إلا أنها تعترف رسميا بالكنيسة الكاثوليكية فقط، من خلال اتفاق مع الفاتيكان في 1964. ويعتبر بعض المراقبين أن هذا الاتفاق يشكل اعترافا قانونيا بالدين المسيحي. وبالإضافة إلى الترخيص لـــ 14 كنيسة "تخدم كل الطوائف" في البلاد، تعترف الحكومة بهبات الأراضي التي كان قد منحها باي تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي تسمح لكنائس أخرى بالعمل. لم تتحرك الحكومة ردا على طلب من منظمة دينية يهودية في جربة الاعتراف بها؛ لكن هذه المجموعة مسموح لها بالعمل وتقوم بتأدية النشاطات الدينية والعمل الخيري من دون عوائق.

تدعم الحكومة التفاهم بين الأديان وذلك برعاية مؤتمرات وندوات منتظمة عن التسامح الديني وتسهيل وترويج الحج اليهودي السنوي إلى كنيس الغريبة.

تعتبر الأعياد الدينية التالية أعيادا وطنية: العيد الكبير، رأس السنة الهجرية، المولد، والعيد الصغير.

القيود على الحرية الدينية

تتحكم الحكومة بالمساجد وتدعمها ماليا وتدفع مرتبات الأئمة. يعين رئيس الجمهورية مفتي الجمهورية الأعلى. ينص قانون المساجد لسنة 1988 على أنه لا تجوز قيادة النشاطات في المساجد إلا للأشخاص المعينين من جانب الحكومة، كما ينص على أن المساجد يجب أن تظل مغلقة إلا أثناء مواعيد الصلاة وأثناء مراسم دينية أخرى مصرح بها، مثل مراسم الزواج أو الجنازات. يمكن بناء مساجد جديدة بما يتماشى مع أنظمة التخطيط المدني الوطنية؛ لكن هذه المساجد تصبح آنذاك ملكا للدولة. كذلك تقدم الدولة دعما ماليا جزئيا إلى الطائفة اليهودية.

لا تسمح الحكومة بإنشاء أحزاب سياسية على أساس الدين، وتستخدم هذا الحظر لرفض الاعتراف بحزب النهضة الاسلامي المحظور، ومقاضاة من يشتبه في عضويتهم في الحزب. تحافظ الحكومة على رقابة صارمة على الإسلاميين وأعضاء الأوساط الأصولية الإسلامية. وقد ألغت الحكومة بطاقات الهوية لما يقدر بنحو 10,000 إلى 15,000 إسلامي وأصولي، مما يمنعهم من العمل بصورة قانونية، أو حضور جلسات المحاكم، أو استخدام الهواتف أو أجهزة الفاكس العمومية. وتقول مصادر موثوقة إن الحكومة رفضت إصدار جوازات سفر إلى الإسلاميين والأصوليين وصادرت جوازات سفر عدد صغير من التونسيين الذين اعتنقوا الدين المسيحي. وفي حالة واحدة على الأقل صادرت الحكومة جواز سفر أحد أقارب ناشط إسلامي، لسبب وحيد هو صلة القرابة الوثيقة بينهما. تصر الحكومة على أن المحاكم وحدها هي التي تملك سلطة مصادرة جوازات السفر بناء على قوانين البلد؛ لكن التقارير تدل على أن الحكومة نادرا ما تراعي هذا الفصل بين السلطات في القضايا الدينية الحساسة سياسيا.

تحظر الحكومة ارتداء الحجاب (غطاء الرأس الذي ترتديه عادة النساء الإسلاميات والأصوليات المسلمات) في مكاتب الحكومة؛ ولكن شوهدت بعض موظفات حكوميات وهن يرتدين الحجاب في مكاتبهن. تصف الحكومة الحجاب بأنه "رداء أصله أجنبي يحمل معنى طائفيا" وتمنع استخدامه في المؤسسات العامة من أجل "مراعاة الحياد المطلوب من المسؤولين في علاقاتهم المهنية مع الآخرين." وقد وردت بعض التقارير عن أن الشرطة فرضت نزع الحجاب على النساء في المكاتب، وفي الشارع، وفي لقاءات علنية معينة.

تسمح الحكومة للطائفة اليهودية بحرية العبادة وتدفع مرتبات الحاخام الأعلى. كما تدعم جزئيا تكاليف ترميم وصيانة بعض الكنس. وفي سنة 1999، انتخبت الجماعة اليهودية المؤقتة مجلس إدارة جديدا، وهو أول مجلس إدارة تنتخبه منذ الاستقلال في 1956؛ لكن المجلس لم يجتمع بعد بينما ينتظر الموافقة من حاكم تونس. وبعد أن يوافق الحاكم على الانتخاب، وهو ما كان ينتظر أولاً أن يكون مجرد إجراء شكلي، يتوقع أن ينال المجلس (وهو ما يشار إليه باسم اللجنة اليهودية التونسية) وضعاً قانونياً دائما. لم يكن الحاكم قد منح موافقته مع انتهاء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، مع أن الموافقة لا تزال متوقعة. تسمح الحكومة للطائفة اليهودية بتشغيل مدارس دينية خاصة وتسمح للأطفال اليهود في جزيرة جربة بتقسيم يومهم الدراسي بين المدارس الحكومية العلمانية والمدارس الخاصة الدينية. كذلك تشجع الحكومة اليهود الذين هاجروا من البلد على العودة من أجل الحج السنوي اليهودي إلى كنيس الغريبة التاريخي في جزيرة جربة. لكن الحكومة استمرت، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، في رفض الاعتراف بمنظمة يهودية دينية في جربة، مع أنه قد سمح للجماعة بالعمل والقيام بالنشاطات الدينية والأعمال الخيرية من دون عوائق.

يعتبر البهائيون أن عقيدتهم دين مستقل مختلف عن الإسلام. لكن الحكومة تنظر إلى العقيدة البهائية كطائفة إسلامية مهرطقة وتسمح لأتباعها بممارسة شعائر دينهم في المنازل فقط. وتسمح الحكومة للبهائيين بعقد اجتماعات مجلسهم الوطني في منازلهم لكنها تمنعهم من تنظيم مجالس محلية. ويقال إن الحكومة تضغط على البهائيين كي يتجنبوا نشاطات دينية منظمة. وهناك تقارير قابلة للتصديق مفادها أن الشرطة تقوم بصورة دورية باستدعاء بهائيين بارزين لاستجوابهم؛ لكن عدد هذه الحالات انخفض في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. كما رفضت الحكومة بصورة غير رسمية طلب البهائيين الحصول على إذن لانتخاب مجالس محلية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. كذلك لا تسمح الحكومة للبهائيين بتقبل إعلان أشخاص أمامهم اعتناقهم للبهائية.

لا تسمح الحكومة بصورة عامة للجماعات المسيحية بإقامة كنائس جديدة، وتعتبر الدعوة إلى اعتناق المسيحية عملا يخالف النظام العام. إن المنظمات والجماعات التبشيرية الأجنبية نشيطة، إلا أنه لا يسمح لها بالتبشير والدعوة إلى اعتناق الدين المسيحي. وتقوم السلطات بترحيل الأجانب الذين يشتبه بقيامهم بالتبشير ولا تسمح لهم بالعودة. ولم تكن هناك تقارير عن حالات تحرك رسمي ضد أشخاص مشكوك في قيامهم بالدعوة إلى الدين المسيحي خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير؛ ولكن ظهرت تقارير في سنة 2001 عن مصادرة مواد وزعها مبشرون مسيحيون في صفاقس على طلاب ثانويين.

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير ظهرت تقارير عن حالات قامت فيها الحكومة بمعاقبة أفراد تحولوا عن الإسلام واعتنقوا ديناً آخر، وذلك بحرمانهم من القدرة على الحصول على جوازات سفر. وفي سنوات ماضية كانت الحكومة قد حرمت المتحولين عن الإسلام من حق التصويت والخدمة العسكرية، من بين حقوق أخرى.

إن التعليم الديني الإسلامي إلزامي في المدارس الحكومية، لكن المنهاج الديني لطلاب المدارس الثانوية يضم أيضاً تاريخ اليهودية والمسيحية. وتشكل جامعة الزيتونة القرآنية (جامع الزيتونة) جزءا من نظام الجامعات الوطني الحكومي.

تخضع المنظمات غير الحكومية الدينية والعلمانية على حد سواء لذات الأنظمة القانونية والإدارية التي تفرض بعض القيود على حرية التجمع. مثلا، يجب على كل المنظمات غير الحكومية أن تبلغ الحكومة عن أية اجتماعات ستعقد في أماكن عامة على الأقل ثلاثة أيام قبل موعدها، وأن تقدم إلى وزارة الداخلية قوائم بكل المشاركين في الاجتماع. وتنشط جماعة واحدة، تتكون في معظمها من مسيحيين أجانب، معظمهم من السويد والمملكة المتحدة، في تقديم الخدمات الطبية والاجتماعية في مدينة القصرين في الغرب. وعلى الرغم من وضعها القانوني غير الواضح، تقول هذه المجموعة (وأعضاؤها نحو 15 إلى 20 شخصا) إنها حرة في متابعة عملها الاجتماعي والطبي من دون تدخل، وتفيد أنها لا تعتقد أنها تتعرض للتمييز الديني.

تخضع الجماعات الدينية لنفس القيود المفروضة على حرية الكلام والصحافة التي تخضع لها الجماعات العلمانية. ومن أهم هذه القيود "الإيداع القانوني" (ويعرف بالفرنسية بديبو ليغال)، الذي يفرض على كل الناشرين والمطابع تقديم نسخ عن كل المطبوعات إلى رقباء وزارة الداخلية قبل النشر. أما بالنسبة للمنشورات المطبوعة في الخارج، فيتعين على الموزعين إيداع نسخ مع المدعي

العام ووزارات أخرى قبل توزيعها بين العموم. ووافق مجلس النواب في سنة 2001 على عدة تغييرات في مجموعة قوانين الصحافة، بما في ذلك تعيين وزارة حقوق الإنسان، والاتصالات، والعلاقات مع مجلس النواب، كمكتب الرقابة المركزي الوحيد.

ومع أن الجماعات المسيحية أفادت أنها تمكنت من توزيع منشورات دينية باللغات الأوروبية كانت قد سبقت الموافقة عليها من دون صعوبة، إلا أنها قالت إن الحكومة لم تمنح، بشكل عام، إذنا لنشر وتوزيع نصوص مسيحية باللغة العربية. كما أن الحكومة سمحت فقط للطوائف الدينية المرخص بها بتوزيع منشورات دينية. واعتبرت قيام جماعات أخرى بتوزيع وثائق دينية "تهديدا للنظام العام" بشكل غير قانوني.

لا يسمح للنساء المسلمات بالزواج من غير المسلمين. ويعتبر زواج النساء المسلمات برجال غير مسلمين في الخارج زواجا عُرفياً، وهو ممنوع وبالتالي باطل عندما يعود الزوجان إلى البلاد. كما أنه لا يجوز للرجال المسلمين وزوجاتهم من النساء غير المسلمات أن يرث بعضهم بعضا، ولا يجوز لأولادهم (الذين تعتبرهم الحكومة جميعا مسلمين) أن يرثوا من أمهاتهم. القانون المدني مكتوب في مدونات؛ لكن القضاة كثيرا ما يتجاوزون القانون المدوّن إذا كان تفسيرهم للشريعة الإسلامية يخالفه. مثلا، يمنح القانون المدوّن النساء الحق القانوني في حضانة أطفالهن القصّر؛ لكن القضاة رفضوا منح النساء إذنا بمغادرة البلاد معهم، قائلين إن الشريعة تعين الأب رأسا للعائلة ويجب أن يقوم هو بمنح إذن كي يسافر الأطفال.

بصورة عامة، يتم تطبيق التفسير المبني على الشريعة للقانون المدني فقط في بعض القضايا العائلية. وتتجنب بعض العائلات آثار الشريعة على الميراث بتنظيم عقود بيع حسب الأصول بين الآباء والأبناء لضمان استلام الأبناء والبنات حصصا متساوية من الأملاك.

انتهاكات الحرية الدينية

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تقدر مصادر جديرة بالثقة أن هناك نحو 500 شخص في السجن تطبيقاً لأحكام صدرت بحقهم بسبب عضويتهم في جماعة النهضة الإسلامية المحظورة أو بسبب تعاطفهم المزعوم مع الإسلاميين. وتدعي مصادر أخرى بأن عدد هؤلاء السجناء قد لا يتعدى المئة شخص أو قد يصل إلى الألف؛ ولكن لم ترد أي تقارير عن حالات كان من الواضح فيها أن أشخاصا قد اعتقلوا أو تم احتجازهم بناء فقط على معتقداتهم الدينية. وتزعم الحكومة أن النهضة منظمة إرهابية، وقد اتهمتها بالتخطيط للإطاحة بالحكومة في أوائل التسعينات من القرن الماضي. وقال مصدر جدير بالثقة إن زعماء رفيعي المستوى في النهضة ما زالوا محتجزين في السجن الانفرادي منذ سنة 1991.

وقد ادعت الحكومة أنه "تتم صيانة حقوق السجناء بحرص في البلاد وأن القانون ينص على إجراءات تأديبية وعقوبات قضائية ضد المسؤولين الحكوميين الذين، خلال ممارستهم واجباتهم، ينتهكون سلامة الأفراد الجسدية"؛ لكن تقارير مستقلة أشارت إلى العكس وأوحت بأن موظفي وزارة الداخلية يقومون بتعذيب السجناء المعتبرين خطرين سياسياً بصورة روتينية. كما أن القضاة الذين

يرأسون محاكمات الإسلاميين يرفضون روتينيا التحقيق في ادعاءات المتهمين بأن اعترافاتهم انتزعت تحت التعذيب.

كما واصلت الحكومة أيضا وضع الإسلاميين تحت المراقبة الإدارية. مثلا، لا يزال هادي البيجاوي تحت المراقبة الإدارية منذ 1990. وقد اعتقل البيجاوي وأطلق سراحه في 1990 لانتمائه إلى النهضة. وفي مايو (أيار) سنة 2001 بدأ إضرابا عن الطعام استمر 6 أسابيع احتجاجا على وضعه تحت المراقبة الإدارية ومصادرة جواز سفره. وقد حاول البيجاوي السفر إلى الخارج لتلقي العلاج الطبي بعد أن سحبت السلطات بطاقته الطبية التي تخوله الاستفادة من الرعاية الصحية. وفي 23 مارس/آذار، توفي عبد الوهاب بوصاع في السجن، وكان قد حكم عليه سنة 1991 بالسجن لمدة 16 سنة بتهمة الانتساب إلى النهضة، وجاءت وفاته بعد إضراب عن الطعام استمر أربعة أشهر احتجاجا على أوضاع سجنه. وبعد ذلك بشهرين توفي الأخضر السديري، ربما نتيجة إهمال طبي، بينما كان يقضي حكما بالسجن لمدة 28 سنة لإدانته بالقيام بنشاطات في النهضة.

أفادت مصادر أيضا أن الشرطة تقوم بإيقاظ الإسلاميين المشتبه بهم في الليل وتحضرهم إلى مقر رئاسة الشرطة للتحقيق. ويزعم ناشطون في مجال حقوق الإنسان أن الحكومة أخضعت أفراد عائلات ناشطين إسلاميين لاعتقالات عشوائية وقيود أخرى، ويقال إنها استخدمت اتهامات "الارتباط بعلاقات مع عناصر إجرامية" وذلك لمعاقبة أفراد العائلات. مثلا، زعمت طبيبة أنها ظلت بدون عمل منذ سنة 1997 لأن الشرطة ضغطت على المستشفيات كي لا توظفها لأن زوجها أدين بتهمة الانتماء إلى النهضة. وزعم رجل أن الحكومة رفضت، ولمدة ثماني سنوات، إصدار جواز سفر له لأن شقيقه حوكم بتهمة الانتماء إلى النهضة.

يقول محامو حقوق الإنسان إن الحكومة تستجوب بصورة منتظمة المسلمين الذين شوهدوا يصلون كثيراً في المساجد. وتفيد مصادر موثوقة أن السلطات تأمر الأئمة بمناصرة برامج الحكومة الاجتماعية والاقتصادية أثناء مواعيد الصلاة في المساجد. وتشير مصادر إلى أن إماما في مدينة القيروان أصدر فتوى ضد وزير التعليم السابق والناشط في مجال حقوق الإنسان محمد شرفي في يونيو (حزيران) سنة 2002. وأسباب هذه الفتوى غير واضحة، لكن شرفي ناشط بارز ومناهض محتمل للحكومة ويعتقد كثيرون في أوساط المجتمع المدني أن الفتوى كانت تهدف إلى إخافته.

الإرغام على تغيير الدين

لم ترد أي تقارير عن إرغام أي شخص على تغيير دينه، بما في ذلك المواطنون الأميركيون الذين لم يبلغوا سن الرشد والذين جرى خطفهم أو إخراجهم بصورة غير قانونية من الولايات المتحدة، ولا عن رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

الفصل 3. مواقف المجتمع

أسهمت العلاقة الودية عموما بين الأديان في المجتمع في وجود الحرية الدينية ؛ ولكن كانت هناك حوادث من العنف ذي الدوافع الدينية. في مارس (آذار) سنة 2002، جرى اقتحام وتخريب كنيس

في ضاحية لامارسا في مدينة تونس. وفي إبريل (نيسان) سنة 2002، جرى أيضا تخريب كنيس في صفاقس، وهي مدينة تجارية في الجنوب. لم يتم التبليغ عن إصابات وكان الضرر الذي لحق بالكنيسين طفيفا. وقد ردت الحكومة بمضاعفة الأمن في الموقعين.

في إبريل (نيسان) سنة 2002، أدى هجوم إرهابي خارج كنيس الغريبة التاريخي في جزيرة جربة إلى مقتل 21 شخصا وإلحاق أضرار بداخل الكنيس. فقبل أسبوعين من موسم الحج السنوي إلى كنيس الغريبة (انظر الفصل 1)، قام سائق شاحنة تنقل الغاز السائل بتفجير عبوة بينما كانت الشاحنة تقف عند حائط المجمع الذي يضم الكنيس. وقد أدى الانفجار إلى مقتل 17 سائحا وأربعة تونسيين، بما في ذلك السائق. وادعت الحكومة في البداية أن الانفجار كان حادثاً غير مقصود؛ لكنها اعترفت، في 22 إبريل (نيسان)، بعد أن أصبحت السلطات الألمانية مشاركة في التحقيق، أن الحادث كان هجوما. وقامت الحكومة بتوفير مزيد من الأمن للكنيس وشجعت الحجاج والسياح على زيارة الغريبة على الرغم من الهجوم.

يوجد ضغط كبير من قبل المجتمع ضد التحول عن الإسلام إلى ديانات أخرى، ويظل التحول عن الإسلام نادرا نسبيا. وقد يواجه المسلمون الذين يتحولون إلى دين آخر نبذا من جانب المجتمع ردا على تحولهم. وتوجد بعض حالات فردية من التحول عن الدين الأصلي واعتناق دين آخر بين المسيحيين واليهود.

على الرغم من وجود تاريخ من الضغط الاجتماعي من جانب العلمانيين في الطبقتين الوسطى والعليا لثني النساء عن ارتداء الحجاب، تدل الروايات المتداولة على أن عدد النساء التونسيات الشابات من الطبقة الوسطى المقيمات في المدن واللواتي اخترن ارتداء الحجاب قد ارتفع في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ومن الملفت للنظر أن كثيرا من المراقبين يعتبرون هذا التيار رد فعل على ما يعتبره الشبان والشابات ضغطا متزايدا من الحداثة ضد الثقافة العربية / الإسلامية التقليدية، أكثر من كونه مؤشرا على زيادة التدين بين المواطنين الشباب.

الفصل 4. سياسة حكومة الولايات المتحدة

تناقش حكومة الولايات المتحدة قضايا حرية الأديان مع الحكومة في إطار حوارها الشامل وسياستها لترويج حقوق الإنسان.

تحافظ سفارة الولايات المتحدة على علاقات جيدة مع قادة الجماعات الدينية التي تشكل أكثرية وأقلية في كل أرجاء البلاد، وقد التقى السفير ومسؤولون آخرون من السفارة بشكل منتظم مع زعماء دينيين مسلمين ومسيحيين ويهود وبهائيين طوال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. كما ناقش مسؤولون من السفارة قضايا الحرية الدينية مع مسؤولين حكوميين في مناسبات مختلفة طيلة السنة.

الإمارات العربية المتحدة

يوفر الدستور حرية الدين بما يتماشى مع العادات القائمة، وتحترم الحكومة بصورة عامة ممارسة هذا الحق؛ ولكن كانت هناك بعض القيود. تتحكم الحكومة فعلياً في جميع المساجد السنية، وتمنع الهداية، وتضبط حرية التجمع والمشاركة، مما يحد من قدرة الجماعات الدينية التي تفتقر إلى مبان مكرسة للدين على العبادة وإدارة شؤونها. ينص الدستور الفدرالي على أن الإسلام هو الدين الرسمي لكافة الإمارات السبع التي يتكون منها الاتحاد الفدرالي. تجيز الحكومة الاعتراف بواقع وجود عدد صغير من الطوائف المسيحية من خلال إصدار أذون استخدام الأراضي لبناء الكنائس وإدارتها.

تحسن وضع احترام الحرية الدينية بعض الشيء خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. جرى افتتاح كنيستين جديدتين تتسعان لألف شخص على الأقل. كما تم افتتاح الكنيسة الأرثوذكسية الهندية الخامسة في البلاد، ومنح إذن لبناء كنيسة أرثوذكسية قبطية أخرى.

ساهمت العلاقة الودية عموماً بين الأديان في المجتمع في الحرية الدينية.

تناقش حكومة الولايات المتحدة مسائل الحرية الدينية مع الحكومة في إطار الحوار العام وسياسة تعزيز حقوق الإنسان.

الفصل 1. الديمغرافية الدينية

يبلغ مجموع مساحة الأراضي في البلاد 32,300 ميلا مربعا، ويبلغ عدد سكانها 3,8 مليون نسمة تقريبا. أكثر من 80 بالمئة من السكان غير مواطنين. يكاد يكون جميع مواطني البلاد مسلمين؛ منهم نحو 85 بالمئة من السنة والبقية وهي 15 بالمئة من الشيعة. يأتي الأجانب بالدرجة الأولى من جنوب وجنوب شرق آسيا، مع أن هناك عددا كبيرا من الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية. على الرغم من عدم توفر أرقام رسمية، يقدر مراقبون محليون أن 55 بالمئة تقريبا من السكان الأجانب مسلمون، و 25 بالمئة هندوس، و10 بالمئة مسيحيون، 5 بالمئة بوذيون، و5 بالمئة (معظمهم يقيم في دبي وأبو ظبي) من ديانات أخرى، تضم البارسية (الزرادشتية)، البهائية، والسيخ. هناك مبشرون أجانب يعملون في البلاد. لا تسمح الحكومة للمبشرين الأجانب بدعوة المسلمين إلى الهداية؛ لكنهم قاموا بأعمال تبشيرية إنسانية منذ ما قبل استقلال البلاد في سنة 1971. وفي سنة 1960 افتتح المبشرون المسيحيون مستشفى للأمومة في إمارة أبو ظبي؛ استمر المستشفى عاملا حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير. كذلك يشغّل التبشيريون مستشفى للأمومة في إمارة الفجيرة. ويقوم ممثل لجمعية الكتاب المقدس الدولية في العين بتوزيع نسخ من الكتاب المقدس ومواد دينية أخرى إلى جماعات دينية مسيحية.

الفصل 2: وضع الحرية الدينية

الإطار القانوني / السياسي

يوفر الدستور حرية الدين بما يتماشى مع العادات القائمة، وتحترم الحكومة بصورة عامة ممارسة هذا الحق؛ ولكن كانت هناك بعض القيود. تتحكم الحكومة فعلياً في جميع المساجد السنية، وتمنع الهداية، وتضبط حرية التجمع والمشاركة، مما يحد من قدرة الجماعات الدينية التي تفتقر إلى مبان مكرسة للدين على العبادة وإدارة شؤونها. ينص الدستور الفدرالي على أن الإسلام هو الدين الرسمي لكافة الإمارات السبع التي يتكون منها الاتحاد الفدرالي. تجيز الحكومة الاعتراف بواقع وجود عدد صغير من الطوائف المسيحية من خلال إصدار أذون استخدام الأراضي لبناء الكنائس وإدارتها. وكثيرا ما تستخدم الجماعات الدينية التي لا تملك مبان مكرسة للعبادة تسهيلات من جماعات دينية أخرى أو تقوم بالتعبد في منازل خاصة، ويتم ذلك عموما من دون تدخل من الحكومة.

تمول الحكومة فعلياً جميع المساجد السنية أو تدعمها، وتوظّف جميع الأئمة السنة؛ هناك 5 بالمئة تقريبا من المساجد السنية أملاكا خاصة بالكامل، وتوجد عدة مساجد كبيرة لها أوقاف خاصة كبيرة. توزع الحكومة إرشادات بخصوص الخطب الدينية على المساجد والأئمة، سواء كانوا من السنة أو الشيعة، وتراقب كل الخطب لأي مضمون سياسي.

تتمتع الأقلية الشيعية، التي تتركز في الإمارات الشمالية، بحرية العبادة ولها مساجدها الخاصة. تعتبر كل المساجد الشيعية ملكا خاصا ولا تتلقى أية أموال من الحكومة. يتم تعيين الأئمة الشيعة من جانب الحكومة في إمارة دبي فقط. ويحق للمسلمين الشيعة في دبي ملاحقة قضايا قانون الأحوال الشخصية الشيعي، من خلال مجلس شيعي خاص بدلا من محاكم الشريعة.

تعمل وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف كسلطة فدرالية تنظيمية مركزية للأئمة والمساجد المسلمة. ولا توجد سلطة مماثلة للاعتراف بالأديان غير المسلمة وتنظيمها، ولا توجد شروط للترخيص أو التسجيل. تسمح الحكومة فعليا بممارسة جماعات دينية غير معترف بها رسميا، من خلال إصدار أذون استخدام الأراضي لبناء وتشغيل المباني الدينية.

يحق للجماعات غير المسلمة أن تمتلك بيوت العبادة الخاصة بها – حيث يمكنها أن تمارس دينها بحرية وذلك بطلب منحة أراض وإذن لبناء مجمع من الحاكم المحلي (يظل صك الملكية بحوزة الحاكم). ويجب على الجماعات التي لا تملك مبانيها الخاصة أن تستخدم تسهيلات منظمات دينية أخرى، أو أن تتعبد في منازل خاصة. لا تتدخل الشرطة أو القوات الأمنية الأخرى في التجمعات التي تعقد في المنازل الخاصة.

توجد 23 كنيسة مسيحية تقريبا في البلاد، تم بناؤها على أراض تبرعت بها الأسر الحاكمة في الإمارات التي تقع فيها هذه الكنائس. وهناك أيضا معبدان للسيخ وواحد للهندوس في البلاد. وتوجد مدارس أبرشية ابتدائية وثانوية في ثلاث إمارات. وقد تبرعت إمارتا أبو ظبي ودبي بأراض لمقابر

مسيحية، وتبرعت أبو ظبي بأرض لمقبرة بهائية. وهناك منشئتان عاملتان لحرق الأموات، ومقبرتان مرتبطتان بهما لخدمة الطائفة الهندوسية، واحدة في دبي وأخرى في الشارقة.

لا تتلقى الجماعات الدينية غير المسلمة أموالا من الحكومة؛ لكن الجماعات التي تملك أراض ممنوحة لا تدفع إيجارا، وتم بناء بعض المباني الدينية على أراض ممنوحة تبرعت بها أسر حاكمة محلية. بالإضافة إلى ذلك، تعفي إمارة الشارقة المباني الدينية من نفقات المرافق العامة. تقوم الجماعات غير المسلمة بجمع الأموال من بين رعاياها، وتتلقى دعما ماليا من الخارج. كذلك تعلن جماعات دينية عن نشاطات دينية معينة في الصحافة، مثل الخدمات التذكارية، الحفلات الغنائية (الكورال)، ومناسبات جمع الأموال.

تؤيد الحكومة عمليا تفسيرا معتدلا للإسلام.

لا يوجد أسلوب رسمي لمنح الجماعات الدينية صفة رسمية. بل يجوز للأسر الحاكمة أن تمنح جماعات دينية حرية استخدام الأرض بإعطائها تراخيص لإنشاء مبان دينية. وحيث أن الجماعات الدينية جميعها لا تملك منحاً لاستخدام الأراضي ومبان دينية قائمة عليها، تضطر عدة جماعات دينية لا علاقة بينها، أن تتقاسم تسهيلات مشتركة. ومع ذلك، ولأن التأويل الرسمي للإسلام يعتبر المسيحية إحدى الأديان التوحيدية الثلاثة، فإن التسهيلات الخاصة بالطوائف المسيحية، أكثر عددا وأكبر حجماً من الطوائف الأخرى غير المسلمة، على الرغم من أن المسيحيين يشكلون أقل من ربع عدد الأجانب غير المسلمين.

يحتل الإسلام، بصفته دين الدولة، موقعا مفضلا على الأديان الأخرى، ويتم النظر برضى إلى اعتناق الإسلام. كما يتم نشر قائمة سنوية بأسماء الذين يعتنقون الإسلام. وكثيرا ما يتلقى السجناء الذين يعتنقون الإسلام تخفيفا لأحكامهم. وتشير الأخبار المتداولة أن مصادر خاصة كثيرا ما تمنح الذين يعتنقون الإسلام دفعات نقدية وعروض عمل.

تتبع الحكومة سياسة التسامح تجاه الأديان غير المسلمة، وقليلا ما تتدخل عملياً في نشاطاتها الدينية. ترجع الفروق في معاملة الجماعات المسلمة وغير المسلمة بالدرجة الأولى، إلى الفروق في وضع الجنسية الذي تتمتع به.

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أصدر حكام الإمارات العديدة أحكاما بالعفو عن سجناء في الأعياد الدينية والوطنية من دون مراعاة الانتماء الديني للسجناء. كان الذين تمتعوا بالعفو عموما يؤدون أحكاما من 3 – 5 سنوات، لجرائم مالية، وانتهاكات قوانين الهجرة، ومخالفات بسيطة أخرى؛ ويذكر أن العفو لم يطل السجناء المحكومين بجرائم القتل والاغتصاب والخطف.

يقوم المستشار الديني الرئيسي لحاكم إمارة أبو ظبي بتمثيل البلاد بانتظام في مؤتمرات ومناسبات مسكونية في دول أخرى.

تعتبر الأعياد الدينية التالية أعيادا وطنية: الوقفة، عيد الأضحى، رأس السنة الهجرية، المولد النبوي، الإسراء والمعراج، وعيد الفطر. لا توجد تقارير عن أن هذه الأعياد لها تأثير سلبي على

جماعات دينية أخرى بسبب انتماءاتها الدينية؛ لكن على كل المقيمين والزوار أثناء شهر رمضان، وبحكم القانون، أن يحترموا ويلتزموا ببعض القيود المسلكية المفروضة على المسلمين، ويمنع عليهم تناول الطعام أو الشراب أو التدخين في الأماكن العامة أثناء ساعات الصوم.

قيود على حرية الدين

تقوم وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في الحكومة الفدرالية بتوزيع إرشادات أسبوعية على الأئمة السنة والشيوخ الشيعة تتعلق بالخطب الدينية، وتتأكد من أن رجال الدين لا يبتعدون في خطبهم مرات متكررة أو بدرجة كبيرة عن المواضيع التي لقيت الموافقة. كل الأئمة السنة موظفون في وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الفدرالية، أو في دوائر الإمارات المنفردة. لا تقوم الحكومة بتعيين الشيوخ في المساجد الشيعية، إلا في دبي، حيث تتحكم دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف، بتعيين الوعاظ والإشراف على عملهم في كل المساجد.

في سنة 1999 تم تخصيص أرض في إمارة رأس الخيمة لبناء كنيسة كاثوليكية جديدة، لكن الكنيسة لم تتلق حتى الآن إذنا بالافتتاح، مع أن البناء اكتمل في سنة 2000.

لا توجد معابد بوذية؛ لكن البوذيين، مثل الهندوس والسيخ في المدن التي لا توجد فيها معابد، يقيمون الشعائر الدينية في منازل خاصة من دون تدخل. يوجد معبدان للسيخ وواحد للهندوس في البلاد. هناك منشأتان فقط عاملتان لحرق الأموات ومدافن مرتبطة بها لخدمة الطائفة الهندوسية الكبيرة، واحدة في دبي والأخرى في الشارقة. يجب الحصول على إذن رسمي لاستخدام أي منهما في كل مناسبة، مما يفرض صعوبة على الطائفة الهندوسية الكبيرة.

تحظر الحكومة على غير المسلمين الهداية إلى الدين أو توزيع المطبوعات الدينية تحت طائلة الملاحقة الجنائية والسجن بتهمة ارتكاب سلوك مناف للإسلام. على الرغم من عدم وجود قانون ضد النشاطات التبشيرية، ذكر أن الحكومة هدّدت بسحب أذون الإقامة للأشخاص الذين يشتبه في قيامهم بنشاطات تبشيرية.

في سنة 2002، اعتقل قسم التحقيقات الجنائية في شرطة دبي، مبشراً مسيحياً بروتستانتياً وهو راعي أبرشية فيليبيني اسمه فرناندو ألسونغا، بتهمة توزيع مطبوعات مسيحية/توراتية إلى مصري مسلم في موقف سيارات. تم توقيف ألسونغا لمدة 36 يوما بتهمة "الدعوة إلى دين غير الإسلام" ثم أطلق سراحه بكفالة. لم يتم تقييد تحركاته في البلاد، وذكر أنه استمر يعظ أمام رعايا الكنائس في كل أرجاء البلاد بعد إطلاق سراحه. خلصت لجنة من العلماء المسلمين إلى أن المواد التي وزعها ألكونغا كانت "مقبولة للاستخدام الخاص، ولكن ليس للتوزيع إلى غير المسيحيين"، وأصدرت محكمة حكما بإدانته بتهمة "الإساءة إلى الإسلام". حكم على ألسونغا بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ، وتم ترحيله إلى الفلبين في يوليو/تموز.

تطلب سلطات الهجرة وبشكل روتيني من الأجانب الذين يقدمون طلبات للحصول على إذن إقامة أن يصرحوا بانتمائهم الديني؛ غير أنه ذكر أن الحكومة لا تجمع أو تحلل هذه المعلومات، ولا يشكل الانتماء الديني عاملا في إصدار أو تجديد تأشيرات السفر أو إذن الإقامة. في أواخر سنة 2001،

أدرجت أبو ظبي سؤالا عن الانتماء الديني في أول إحصاء أجرته على مستوى البلدية. لا تقوم وزارة التخطيط الفدرالية بنشر هذه البيانات.

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تساءلت سلطات الجمارك عن دخول كميات كبيرة من المواد الدينية (مثل نسخ عن الكتاب المقدس والترانيم) اعتبرت أنها تفوق المتطلبات العادية للطوائف الموجودة، مع أنه سمح بدخول هذه المواد في معظم الحالات. ويذكر أن سلطات الجمارك أقل ميلا إلى التساؤل عن استيراد مواد دينية مسيحية بالمقارنة مع مواد دينية غير إسلامية وغير مسيحية، مع أن كل حالات استيراد المواد التي أشير إليها هنا، تم السماح لها فعلياً في النهاية.

يوجد نظام مزدوج هو محاكم الشريعة (الإسلامية) لقضايا القانون العائلي والجنائي، ومحاكم علمانية لقضايا القانون المدني. تتم محاكمة غير المسلمين على المخالفات الجنائية في محاكم الشريعة. لا تلقى كل الجرائم عقوبات على أساس الشريعة. وفي الحالات التي توجد فيها عقوبات تنص عليها الشريعة، قد يلقى غير المسلمين عقوبات مدنية وفق ما يراه القاضي، وهو ما يحدث عادة. كما قد تقوم محكمة أعلى بنقض أو تعديل عقوبات الشريعة التي فرضت على غير المسلمين.

يخضع قانون الأسرة للمسلمين إلى الشريعة ومحاكم الشريعة المحلية. يوجد في دبي مجلس خاص للشريعة يحكم في القضايا التي تتعلق بقانون العائلة الشيعي. يجوز للرجال المسلمين الزواج من نساء غير مسلمات من "أهل الكتاب"، أي نساء مسيحيات أو يهوديات؛ لكن النساء المسلمات لا يحق لهن الزواج من رجال غير مسلمين إلا إذا اعتنق هؤلاء الرجال الدين الإسلامي. ولأن الإسلام لا يعتبر الزواج بين رجل غير مسلم وامرأة مسلمة شرعياً، يتعرض الاثنان إلى الاعتقال والمحاكمة والسجن بتهمة الزنا. كما تطبق الشريعة، وفق المذهب المالكي، في قضايا الطلاق. تمنح النساء حضانة الأولاد الإناث حتى يبلغن سن الرشد ويمنحن حضانة مؤقتة للأولاد الذكور حتى يصلوا سن 12 سنة. وإذا اعتبرت الأم غير صالحة، تعود الحضانة إلى أقرب قريبة أنثى من جانب الأم. تسمح الشريعة بتعدد الزوجات.

Comment [B1]: The English original is wrong, obviously. Shari'a permits polygamy, and prohibits polygyny.

الدراسات الإسلامية إلزامية في المدارس الحكومية (المدارس التي تدعمها الحكومة الفدرالية للأولاد المواطنين بالدرجة الأولى) وفي المدارس الخاصة للأولاد المسلمين. لا يسمح بتدريس الديانات غير المسلمة في المدارس الحكومية؛ ولكن يجوز للجماعات الدينية أن تقوم بتعليم الدين لأعضائها في مجمعاتهم الدينية، وهناك مدارس أبرشية تعمل في البلاد. تنص المادة 84 من النظام التنفيذي للتعليم الخاص على أن المدارس الخاصة التي يتبين أنها تدرس مواضيع منافية للإسلام، أو مسيئة إلى أي دين، أو منافية لأخلاق ومعتقدات الأمة، قد تواجه عقوبات، بما في ذلك إغلاقها.

لم ترد أية تقارير عن محتجزين أو سجناء دينيين.

الارتداد عن الدين بالقوة

لم ترد أية تقارير عن إجبار أحد على الارتداد عن دينه بالقوة، بمن في ذلك رعايا الولايات المتحدة من القصّر الذين خطفوا أو أبعدوا من الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية، أو لرفض إتاحة عودة هؤلاء المواطنين الى الولايات المتحدة.

التحسينات والتطورات الإيجابية لناحية الحرية الدينية

في يونيو/حزيران، بدأت الحكومة حملة عامة للتثقيف الديني للترويج لفهم أفضل للدين الإسلامي، بما في ذلك دورة تدريبية مدتها سنة كاملة لـــ166 إماماً.

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تلقت الكنيسة الأرثودكسية القبطية إذنا ببناء كنيسة في أبو ظبي. كما تم افتتاح كنيستين جديدتين – كنيسة أرثودكسية قبطية وتسهيلات للخدمات سعتها أكثر من ألف شخص في دبي، وكنيسة كاثوليكية وقاعة سعتها أكثر من ألف شخص في إمارة الفجيرة. وفي سنة 2002، أقرّت حكومة بلدية العين منحة أراض للكنيسة الإنجيلية. وأقرّت حكومة الفجيرة منح أراض لبناء كنيسة أرثوذكسية هندية وكنيسة كاثوليكية. وفي مايو/أيار، تم افتتاح الكنيسة الأرثودكسية الهندية في احتفال عام. وفي 2001 بدأ العمل على تشييد عدة كنائس في جبل علي، على قطعة أرض تبرعت بها الحكومة لأربع أبرشيات بروتستانتية وواحدة كاثوليكية. في سنة 2001، افتتحت في جبل علي ثاني كنيسة كاثوليكية في إمارة دبي. وفي سنة 2001، أقرّ ولي عهد دبي بناء كنيسة أرثوذكسية سورية على أرض تم التبرع بها، وفي سنة 2001 قام البطريرك بتكريس الكنيسة.

حوّلت جمعية الهلال الأحمر للإمارات العربية المتحدة، أموالا من الرئيس زايد إلى وزير السلطة الفلسطينية للأشغال العامة لإصلاح كنيسة المهد وجامع عمر، اللذين تضررا أثناء المواجهة بين الاسرائيليين والفلسطينيين التي امتدت ثلاثة أسابيع في إبريل/نيسان.

كذلك في سنة 2002، استضاف مجلس الكنائس الإنجيلية مؤتمراً عاماً دام ثلاثة أيام في أبو ظبي، تميز بمتحدث مسيحي معروف عالميا، وندوات، وورش عمل، مع أنشطة للراشدين والأولاد. وألقى الأسقف الكاثوليكي لشبه الجزيرة العربية، كلمة عن التسامح الديني في مركز زايد للتنسيق والمتابعة، وقام بزيارة رسمية إلى عضو المجلس الأعلى وحاكم إمارة عجمان الشيخ حميد بن راشد النعيمي. كذلك ألقى المطران القبطي لكرسي القدس والشرق الأدنى محاضرة عن التسامح الديني في مركز زايد.

القسم 3. المواقف الاجتماعية

في حين ينظر المواطنون إلى البلاد كدولة مسلمة يجب عليها احترام المشاعر الدينية المسلمة في قضايا مثل تعاطي الكحول علنا، والملابس المناسبة، والسلوك المناسب في العلن، يركز المجتمع أيضا على احترام الخصوصية، والتقاليد الإسلامية عن التسامح، خاصة في ما يتعلق بالتقاليد المسيحية. يسمح بارتداء ملابس محتشمة عادية للرجال والنساء بصورة عامة في معظم الإمارات والأماكن التي يتردد عليها الأجانب. ويسمح لكثير من الفنادق والمتاجر وغير ذلك من المصالح التي يزورها المواطنون والأجانب معا، ببيع الكحول ولحم الخنزير لغير المسلمين، وبالاحتفاء بأعياد غير المسلمين مثل عيد الميلاد، وعيد الفصح، ودوالي (مع أن هذه المظاهر عادة لا يسمح بها أثناء شهر رمضان). ويعبر المواطنون أحيانا عن قلقهم بشأن تأثير ثقافات الأغلبية الأجنبية في البلاد على

المجتمع. لكن المواطنين بصورة عامة يعرفون شيئاً ما عن المجتمعات الأجنبية ويعتقدون أن أفضل طريق لمعادلة النفوذ الأجنبي، هي دعم وتقوية التقاليد المحلية الأصيلة.

لم تظهر مقالات أو تصريحات معادية للسامية أو منافية للتسامح الديني في وسائل الإعلام المطبوعة أو الإلكترونية باللغتين العربية أو الانجليزية. لكن جميع وسائل الإعلام، وبصورة يومية، تحمل مقالات أو تصريحات تنتقد سياسات وأعمال الحكومة الإسرائيلية.

رعى مركز زايد للتنسيق والمتابعة مؤتمرا عن "السامية" في صيف سنة 2002، ووردت فيه ملاحظات عزيت إلى موظفين في المركز وإلى متحدثين، تنفي حدوث المحرقة (الهولوكوست). وسمح المركز لتعبيرات معادية للسامية على موقع الانترنت التابع له، ونشر كتبا مثل "الحركة الصهيونية وعداؤها لليهود" و "حائط البراق، لا حائط المبكى."

الفصل 4. سياسة حكومة الولايات المتحدة

تبحث حكومة الولايات المتحدة قضايا الحرية الدينية مع الحكومة في المضمون العام لحوارها وسياستها في تعزيز حقوق الانسان.

ناقش مسؤولون في السفارة في أبو ظبي ومسؤولون في القنصلية العامة في دبي قضايا التسامح والحرية الدينية مع مسؤولين في الحكومة في عدة مناسبات، وشجعوا الحكومة على زيادة الحرية الدينية، بالسماح بفتح أو توسيع المنشآت الدينية لمجتمع الوافدين الكبير. كذلك أعرب مسؤولون في السفارة للحكومة عن قلقهم بخصوص تصريحات ومنشورات، تعبر عن عدم التسامح الديني في موقع الإنترنت التابع لمركز زايد للتنسيق والمتابعة. ويساعد مسؤولو السفارة والقنصلية كذلك على حماية الحرية الدينية برصد أحوالها من خلال استفهامات ولقاءات غير رسمية مع مسؤولين في الحكومة وممثلين للإسلام والمسيحية وأديان أخرى. مثلا، في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قام مسؤولون في السفارة والقنصلية برصد دقيق للإجراءات الجنائية في قضية راعي الأبرشية المسيحي الانجيلي الذي تم اعتقاله بتهمة الهداية إلى الدين. وحث القنصل العام مسؤولي الحكومة على التصرف في القضية بأسلوب مقبول لجميع الأطراف المعنية.

اليمن

يوفر الدستور الحرية الدينية، وتحترم الحكومة بشكل عام ممارسة هذا الحق؛ غير أن هناك بعض القيود. يقرّ الدستور أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع القوانين.

لم يطرأ أي تغيير على وضع احترام الحرية الدينية في الفترة التي شملها هذا التقرير. أتباع الأديان الأخرى غير الإسلام، يتمتعون بحرية العبادة حسب معتقداتهم؛ غير أن الحكومة تحظر التحول عن الإسلام واعتناق ديانات أخرى وتحظر التبشير على غير المسلمين.

ساهمت العلاقة السلمية بشكل عام بين الأديان في المجتمع في الحرية الدينية.

تناقش الحكومة الأميركية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة، في سياق حوارها الشامل وسياستها الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان.

القسم 1. النسب الإحصائية الدينية

تبلغ مساحة اليمن الإجمالية حوالى 328 ألف ميل مربع، وعدد سكانها حوالى 19 مليون نسمة. ويكاد يكون جميع المواطنين مسلمين، إما زيديين من المذهب الشيعي أو شافعيين من المذهب السني، بحيث يشكل الزيديون ثلاثين بالمئة من مجمل عدد السكان ويشكل الشافعيون سبعين بالمئة منه. ويوجد كذلك بضعة آلاف من المسلمين الإسماعيليين، معظمهم في الشمال.

باستثناء بضع عائلات تعيش في عدن وتعيد أصلها إلى الهند، فإن جميع المسيحيين تقريباً، هم من السكان الأجانب المؤقتين. وفي عدن عدد ضئيل من الهندوس يعيدون جذورهم إلى الهند كذلك. وتوجد عدة كنائس وأماكن عبادة هندوسية في عدن، إلا أنه لا توجد أية مراكز عبادة عامة غير إسلامية في اليمن الشمالي سابقاً، ويعود ذلك إلى حد كبير لكون اليمن الشمالي لم يشهد في تاريخه وجود جالية أجنبية كبيرة مقيمة كما هي الحال في الجنوب.

يمارس المبشرون المسيحيون نشاطهم في البلاد. ويكرس معظمهم نفسه لتوفير الخدمات الطبية؛ في حين يعمل آخرون موظفين في حقلي التعليم والخدمات الاجتماعية. وتدير "راهبات المحبة" (سسترز أوف تشاريتي)، بدعوة من الحكومة، دُوراً للمعوزين والأشخاص المعاقين في كل من صنعاء وتعز والحديدة وعدن.

وقد تمنت الحكومة على الفاتيكان إنشاء مرافق إضافية تشرف عليها "راهبات المحبة". وتصدر الحكومة تأشيرات إقامة للكهنة كي يتمكنوا من تلبية احتياجات رعاياهم الدينية. وهناك أيضاً إرسالية خيرية مسيحية ألمانية في الحديدة وبعثة طبية مسيحية هولندية في سعدة. وبعد قيامها لثلاثين سنة ونيف بإدارة مستشفى في جبلة، أنهت أبرشية تابعة للكنيسة المعمدانية الأميركية عملية، خطط لها قبل مدة طويلة، لتسليم المرفق إلى إدارة محلية، إلا أنها لا تزال تشرف على العمليات اليومية في

المستشفى. تدير الكنيسة الأنغليكانية مستوصفاً خيرياً في عدن. وتنشط منظمة أميركية غير حكومية، يديرها الأدفنتست (السّبتيون) في أربع محافظات.

ومنذ العام 1948، هاجر تقريباً جميع أفراد الجالية اليهودية التي كانت ذات يوم وافرة العدد. وهناك حالياً حوالى خمسمائة يهودي منتشرين في حفنة من القرى بين صنعاء وسعده في الجزء الشمالي من البلاد.

القسم 2. وضع الحرية الدينية

إطار عمل قانوني/سياسي

يوفر الدستور الحرية الدينية، وتحترم الحكومة بشكل عام ممارسة هذا الحق؛ غير أن هناك بعض القيود. يقرّ الدستور أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع القوانين. وأتباع الديانات الأخرى أحرار في ممارسة شعائرهم حسب معتقداتهم وارتداء حلي أو ملابس مميزة دينياً؛ ولكن الحكومة تحظر الارتداد عن الإسلام، وتشترط الحصول على إذن لتشييد أماكن عبادة جديدة، وتمنع غير المسلمين من تبشير المسلمين ومن تولي مناصب انتخابية.

وتعتبر الأعياد الدينية التالية أعياداً وطنية: رأس السنة الهجرية؛ عيد الفطر، وعيد الأضحى.

التقييد على الحرية الدينية

تحظر الحكومة على غير المسلمين تبشير المسلمين. ووفقاً لتعاليم الإسلام الممارس في البلد، يعتبر اعتناق مسلم لديانة أخرى ردة، وهي جريمة عقابها الموت. ولا توجد أي تقارير عن حالات توجيه تهم أو مقاضاة من قبل السلطات الحكومية.

لا تسمح الحكومة بتشييد أماكن عبادة عامة جديدة غير إسلامية بدون إذن؛ غير أن اليمن أقام في العام 1998 علاقات دبلوماسية مع الفاتيكان ووافق على بناء وعمل "مركز مسيحي" في صنعاء. ويقيم المسيحيون الكاثوليك والبروتستانت والإثيوبيون صلوات أسبوعية في أماكن مختلفة في صنعاء دون أي تدخل حكومي. وتقام القداديس المسيحية بشكل منتظم في مدن أخرى في منازل خاصة أو مرافق كالمدارس بدون مضايقات، ويبدو أن هذه المرافق وافية بالغرض من حيث اتساعها للأعداد القليلة من المصلين.

في شهر مايو/أيار، سنة 2002، قام السفير البابوي، ومقره في الكويت، بتقديم أوراق اعتماده إلى الحكومة وتم اعتماده رسمياً كسفير غير مقيم. وفي العام 2000، قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة رسمية إلى الفاتيكان أثناء زيارته الرسمية إلى إيطاليا. وفي العام 1999 تم اعتماد سفير اليمن لدى إيطاليا سفيراً لدى الفاتيكان.

توفر المدارس الحكومية دروساً في الدين الإسلامي دون سواه من الأديان الأخرى. غير أن جميع الأجانب من غير المسلمين تقريباً يلتحقون بمدارس خاصة.

لا توجد أية قيود قانونية على الخمسمائة يهودي تقريباً المتبقين في البلاد، وإن كانت هناك قيود تقليدية على أماكن السكن واختيار المهنة (أنظر القسم 3). وفي أواسط العام 2000، قامت الحكومة بتعليق سياستها الخاصة بالسماح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية ذوي الأصل اليمني بالسفر إلى البلاد بموجب وثائق مرور؛ إلا أنه يمكن لليهود اليمنيين والإسرائيليين وغيرهم من اليهود السفر بحرية إلى اليمن والتنقل داخل البلاد بموجب جوازات سفر غير إسرائيلية.

وقد حاولت الحكومة، في مسعى لكبح التطرف، الحيلولة دون تسييس المساجد، بما في ذلك مراقبة الجوامع لرصد الخطب التي تحرض على العنف أو غيرها من البيانات السياسية التي تعتبرها مضرة بالأمن القومي. ويجوز للمنظمات الإسلامية الخاصة المحافظة على صلات مع منظمات إسلامية تنشط في جميع أرجاء العالم الإسلامي، وقد أدارت في الماضي مدارس خاصة، ولكن الحكومة تراقب نشاطاتها. وفي العام 2001، فرضت الحكومة تطبيق قانون صدر في العام 1992 لتوحيد جميع المناهج الدراسية والإدارة في المدارس التي تمولها الحكومة؛ وكانت عملية احتواء المدارس الإسلامية التي تمولها الحكومة في النظام الوطني، جارية في نهاية الفترة التي شملها هذا التقرير.

يسمح لغير المسلمين بالاقتراع؛ إلا أنه لا يجوز لهم شغل مناصب انتخابية.

في أعقاب توحيد الشمال والجنوب في العام 1990، دُعي أصحاب الممتلكات التي كانت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الشيوعية السابقة قد صادرتها، بمن فيهم المنظمات الدينية، إلى طلب إعادة ملكية أملاكهم إليهم؛ إلا أن تطبيق العملية، بما في ذلك ما يتعلق بالمؤسسات الدينية، كان محدوداً جداً، وأعيد عدد ضئيل جداً من الممتلكات إلى أصحابها السابقين.

يميز القانون المرتكز إلى الشريعة والأعراف الاجتماعية ضد المرأة. ويسمح للرجال بالزواج من أربع نساء على أقصى حد، وإن كانت قلة ضئيلة منهم تفعل ذلك. ويحدد القانون السن الأدنى للزواج بخمس عشرة سنة. إلا أنه لا يتم فرض تطبيق القانون عموماً، وتتزوج بعض الفتيات وهُن في الثانية عشرة من العمر. وفي العام 2001، اقترحت اللجنة النسائية الوطنية تعديلاً لرفع العمر الأدنى للزواج إلى ثمانية عشر عاما. وقد وافقت الوزارة على الاقتراح، وكان الإجراء ما زال قيد البت في البرلمان لدى انتهاء الفترة التي شملها هذا التقرير. ويشترط القانون الحصول على "موافقة" الزوجة كشرط للزواج؛ وتعرّف "الموافقة" بأنها "السّكوت" عندما يتعلق الأمر بالنساء غير المتزوجات سابقاً، و"النُطق بالموافقة" عندما يتعلق الأمر بالنساء المطلقات. ويقوم الزوج و"وصي أمر" الزوجة (وهو عادة والدها) بتوقيع عقد الزواج؛ كما توقع الزوجة كذلك عليه في عدن وفي بعض المحافظات النائية. وتقليد دفع مهر العروس شائع جداً، رغم الجهود المبذولة لتحديد قيمة المبالغ. وقد أصدرت الوزارة خلال الفترة التي شملها هذا التقرير قانوناً حول "بيت الطاعة"، تضمن بنوداً كان من شأنها أن تجبر النساء اللاتي هجرن أزواجهن، على العودة إليهم. وقد أقر البرلمان القانون؛ ولكن منظمات

غير حكومية ومحامين وصحافيين واللجنة النسائية الوطنية، قاموا بجهد شعبي للضغط ضد البنود. فكانت النتيجة أن أسقطت الحكومة البنود من القانون.

ينص القانون على وجوب إطاعة الزوجة للزوج. ويتعين عليها أن تعيش معه في المكان المنصوص عليه في العقد، وإتمام الدخول عليها، وعدم مغادرة المنزل بدون موافقته. ويجوز للأزواج تطليق زوجاتهم بدون تبرير تصرفهم في المحكمة؛ ولكن المحاكم تأمر بشكل روتيني بفترات مصالحة طويلة قبل إقرار طلب الطلاق الرسمي الذي تقدم به الزوج. ويحق للمرأة قانونياً تطليق زوجها؛ إلا أنه يتعين عليها تقديم سبب مبرر لذلك، كعدم قيام الزوج بإعالتها، أو عجزه جنسياً، أو إبطال عقد القران (على سبيل المثال؛ إلغاء ضمانات تتعلق بخيارات التعليم أو التوظف المتاحة لها)، أو الزواج بزوجة ثانية دون موافقتها. كما يتعين على المرأة التي تنشد الطلاق أن تعيد المهر، مما يخلق مشقة إضافية.

يتعين على النساء اللاتي يردن السفر إلى الخارج الحصول على إذن من أزواجهن، أو آبائهن، أو قريب ذكر، للحصول على جواز سفر وللسفر. كما يتوقع أن يرافقهن أقرباء ذكور. إلا أن تطبيق هذا الشرط غير منتظم. ويسمح القانون المرتكز إلى الشريعة للرجل المسلم بالزواج من امرأة مسيحية أو يهودية، إلا أنه لا يجوز لأي امرأة مسلمة، الزواج من رجل غير مسلم. ولا تتمتع النساء بحق منح جنسيتهن لأزواج ولدوا في الخارج؛ إلا أنه يمكنهن منح جنسيتهن لأولادهن المولودين في البلاد من الزوج الأجنبي.

انتهاكات الحرية الدينية

لا تحظر السياسة الحكومية الرسمية أو تعاقب حيازة المطبوعات الدينية غير الإسلامية؛ إلا أنه كانت هناك، أحيانا، تقارير غير مؤكدة عن قيام الشرطة بمضايقة أجانب لوجود مثل هذه المواد في حوزتهم. وعلاوة على ذلك، يقوم بعض أفراد قوات الأمن أحياناً بمراقبة بريد رجال الدين المسيحيين الذي يرعون الجاليات الأجنبية، بحجة منع التبشير.

كما أفادت تقارير غير مؤكدة بقيام بعض أفراد الشرطة أحيانا، بدون تخويل أو علم رؤسائهم، بمضايقة واحتجاز أشخاص يُشبته في أنهم مرتدّون لإجبارهم على إعلان تخليهم عن اعتناق الدين الجديد.

ولم ترد أية تقارير عن احتجاز أو سجن أشخاص على أساس معتقداتهم الدينية فقط لا غير. وقد اعتقلت الشرطة وقوات الأمن، خلال الفترة التي شملها هذا التقرير، أشخاصاً يشتبه في انتمائهم إلى جماعات إسلامية راديكالية تربطها صلات واضحة بمنظمات إرهابية. ومنذ العام 2001، تم اعتقال عدة مئات من "العرب الأفغان" (وهم إسلاميون عادوا بعد قضاء فترة في أفغانستان) لاستجوابهم. وتم إطلاق سراح الكثيرين منهم في غضون أيام؛ إلا أنه ذكر أن بعضهم لا يزال محتجزاً لوقت أطول من فترة الاحتجاز القصوى.

الارتداد عن الدين بالقوة

لم ترد أية تقارير عن إجبار أحد على الارتداد عن دينه بالقوة، بمن في ذلك رعايا الولايات المتحدة من القصّر الذين خطفوا أو أبعدوا من الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية، أو لرفض الحكومة إتاحة عودة هؤلاء المواطنين الى الولايات المتحدة.

القسم 3. المواقف الاجتماعية

إن الإسلام هو الدين السائد في البلاد وتتصف العلاقات بين المجموعات الدينية عموماً بالود. ولم يُذكر عن وقوع أي حوادث عنف أو تمييز بين أتباع الطائفتين المسلمتين الرئيسيتين، الزيدية والشافعية. وباستثناء أقلية صغيرة من رجال الدين الذين تحفزهم دوافع سياسية، لا يبيح رجال الدين المسلمون العنف لدوافع دينية أو يحرضون عليه.

توجد أعداد ضئيلة جداً من الأقليات الدينية وهي تعيش عادة متآلفة مع جيرانها المسلمين. وباستثناء عدد قليل وإن لم يكن محدداً من المسيحيين والهندوسيين من جنوب آسيا في عدن، فإن اليهود هم الأقلية الدينية الوحيدة المحلية المتأصلة في البلد. ولكن أعدادهم تقلصت بشكل كبير–من عشرات الآلاف إلى حوالى خمسمئة–بسبب هجرتهم الطوعية خلال السنوات الخمسين الأخيرة. وفي حين أن القانون لا يميز، إلا أن اليهود مقيدون تقليدياً بالعيش في قسم واحد من أقسام مدينة أو قرية وغالباً ما تنحصر خياراتهم المهنية في مهن محدودة، وهي عادة الزراعة أو الحرف (صناعة الفضة في المقام الأول). ويحظى اليهود بالاحترام لمهارتهم وتحظى منتجاتهم الفضية بتقدير كبير. ويسمح لليهود بامتلاك الأراضي، وهم يمتلكونها. كما يسمح لهم بالتصويت؛ ولكن، بصفتهم غير مسلمين، لا يسمح لهم بتولي مناصب يُنتخَب من يشغلونها (أنظر القسم 2). وزعماء القبائل في المناطق التي يسكنها اليهود، مسؤولون تقليدياً عن حماية اليهود في مناطقهم. ويعتبر الإخفاق في توفير هذه الحماية عاراً شخصياً خطيراً.

يعمل الكهنة المسيحيون الذين يرعون الجالية الأجنبية في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية.

في شهر ديسمبر/كانون الأول من العام 2002، قام متطرفون بهجومين يبدو أن دوافعهما دينية. ففي الثامن والعشرين من ديسمبر/كانون الأول، أقدم علي جار الله على قتل زعيم الحزب الاشتراكي اليمني جار الله عمر خلال مؤتمر حزبي سياسي، وفي الثلاثين من ديسمبر/كانون الأول، 2002، قتل عبد الرزاق كامل ثلاثة عمال وأصاب عاملاً واحداً في مستشفى أميركي يديره المعمدانيون في جبلة. وقال كامل في وقت لاحق إن الهجومين كانا منسقين، وإنهما استهدفا "علمانيين"، مسيحيين يبشرون، وأعضاء طائفة مسلمة تعرف بالبهره. وكانت محاكمة الاثنين لا تزال جارية لدى انتهاء الفترة التي شملها هذا التقرير.

تشير وسائل الإعلام بشكل عام، بما فيها الصحف التي تملكها الحكومة، إلى الحكومة الإسرائيلية وزعمائها كـــ"صهاينة". ويبدو أن التطورات الجارية في الشرق الأوسط قد أدت إلى زيادة حدة الهجمات المعادية للصهيونية والمعادية للسامية في وسائل الإعلام بصورة يومية تقريبا.

القسم 4. سياسة الحكومة الأميركية

تجري السفارة الأميركية حواراً نشطاً حول قضايا حقوق الإنسان مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية وأطراف أخرى، وتناقش قضايا الحرية الدينية ضمن السياق الإجمالي لتعزيز حقوق الإنسان. ويجتمع المسؤولون في السفارة، بمن فيهم السفير، بشكل منتظم مع ممثلين عن الجاليتين اليهودية والمسيحية.